Universiteit
Leiden
The Netherlands

Patchwork compliance: political dialogues about contested human rights

Benneker, V.L.

Citation
Benneker, V. L. (2021, July 1). *Patchwork compliance: political dialogues about contested human rights*. Retrieved from https://hdl.handle.net/1887/3192803

Version:	Publisher's Version
License:	Licence agreement concerning inclusion of doctoral thesis in the Institutional Repository of the University of Leiden
Downloaded from:	https://hdl.handle.net/1887/3192803

Note: To cite this publication please use the final published version (if applicable).

Cover Page

Universiteit Leiden

The handle https://hdl.handle.net/1887/3192803 holds various files of this Leiden University dissertation.

Author: Benneker, V.L.
Title: Patchwork compliance: political dialogues about contested human rights
Issue Date: 2021-07-01

Arabic summary

ملخص: 'الامتثال الجزئي على نمط الترقيع: حوارات سياسية عن حقوق الإنسان المُختلَف عليها'

إن عدد البلدان في العالم التي حققت الامتثال الكامل لمبادئ حقوق الإنسان لهو عددٌ قليلٌ جداً، وقد يكونُ معدوماً. وفي الواقع، تميلُ الدول إلى الامتثال بدرجةٍ كبيرة إلى موادٍ معيَّنة من اتفاقية ما من اتفاقيات حقوق الإنسان، وبدرجةٍ أقل إلى موادٍ أخرى، وتتجاهل بعض المواد أو حتى أنها تنتهك مواداً أخرى بشكل واضح وصريح – وكلُ ذلك في الوقت نفسه. وفي سياق هذه الأطروحة سنلقّب نمط السلوك هذا بـ"الامتثال الجزئي على نمط الترقيع" (*patchwork compliance*). ولم نتمكن حتى الآن من أن نفك بشكلٍ كامل حالات الترقيع هذه في الامتثال لحقوق الانسان، كما لم نتمكن من شرح عمليات صنع القرار التي تؤدي إلى هذا الترقيع.

وتقترح هذه الأطروحة نموذج حوار سياسي من شأنه أن يفك حالات الامتثال الجزئي على نمط الترقيع، التي تظهر في بعض البلدان حول العالم. ويساعدنا هذا النموذج على أن نفهم كيف تُنشأ حالاتَ الترقيع هذه من قبل صانعي القرار السياسي، والذين ينبغي عليهم أن يأخذوا دور الوسيط بين المبادئ المتضاربة للتيارات المختلفة. ويوضّح كيف ولماذا ليس بالضرورة أن يختاروا مبادئ تيارٍ مُعيَّن بدلاً من مبادئ تياراتٍ أخرى. يمكنهم، بدلاً من ذلك، أن يعتمدوا على حواراتٍ سياسية كي يتوصلوا إلى توافقٍ بين مبادئ التيارات المختلفة، التي تبدو متضاربةً.

وتتناول هذه الحوارات مناقشة أجزاءٍ متفرقة من مبادئ حقوق الإنسان، كما تُقبل من خلال هذه الحوارات أجزاء متفرقة منها أيضا أو تُرفض أو تُخفَّف، كي تتوافق مع مبادئ تياراتٍ أخرى، أو تُستبدَل بقوانين وسياساتٍ أخرى، والتي – في حالاتٍ عدة – ليس لها أيُّ علاقةٍ بها. وإذا نجحت هذه الحوارات، فإنها ستسمح لصانعي القرار أن يزيدوا شيئاً فشيئاً من الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان. ولكن، تحديدًا لأن الحوار يؤدي إلى خلق توافقٍ بين التيارات المختلفة، فلن تكون النتيجة الامتثال الكامل.

وعلاوةً على ذلك، لا تؤدي هذه الحوارات السياسية دائماً إلى توافقٍ بين التيارات المختلفة. خاصةً أنه إذا شعرت تيارات مُعيَّنة بعدم تمثيلها بشكل كاف في الحوار أو بأن مبادئها تُنتهك، فمن الممكن أن تطوِّر ردة فعلٍ عكسية ضد حقوق الإنسان. ويمكن أن تؤدي تأثيرات ردة الفعل العكسية هذه الى زيادة تعقيد موقف صانعي القرار فيما يتعلَّق بالامتثال، ويمكن أن تؤدّي إلى خطواتٍ إلى الوراء فيما يتعلَّق بالامتثال، وأن تجعل محاولاتٍ مستقبلية في زيادة الامتثال أمراً أكثر صعوبةً حتى مما كان. وتؤدّي عملياتُ الحوار السياسي هذه – في النهاية – إلى أنماط ترقيع واسعة الاختلاف فيما يخص الامتثال.

ومن المهم للغاية القول بأنه من غير المحتمل أن تحدث حواراتٌ سياسية عن حقوق الإنسان المُختلَف عليها في كل دولةٍ أو أيًا كانت الظروف. وبدلاً من ذلك، يعتمد ما إذا كان صانعي القرار يرون بدء حوارٍ كهذا أمراً ضرورياً، على شرطين متعلقين بالنطاق. يتمثل أولُ شرطٍ في قابلية تأثُّر دولةٍ مُعيَّنة بمجتمع حقوق الإنسان الدوليّ، ويكمن الشرط الثاني في الرصد الصارم لامتثال الدولة لحقوق الانسان من قبل مجتمع حقوق الإنسان الدوليّ. بوجود هذه الشروط تزداد إحتمالية رغبة هذه الدول في تجنُّب الضغوط والعقوبات، كما تزداد إحتمالية احتياجها إلى الفوائد الإيجابية التي قد تنتج عن الامتثال لحقوق الإنسان. ويؤدي ذلك الأمر إلى ضرورة القيام بحوارٍ سياسيّ من أجل تجنُّب العقوبات، ومن أجل الوصول إلى التوافق بين التيارات المتضاربة في مبادئها، وهو الأمرُ الذي سيسمح لها بزيادة الامتثال لحقوق الإنسان.

نفذّت هذه الأطروحة تحقيقاً حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وخاصة المادة رقم 7 منها والتي تتعلَّق بالمشاركة السياسية للمرأة، وتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، وخاصة المادة رقم 18 منه والتي تتعلق بالحرية الدينية، كي تفهم متى وكيف تؤدّي مثل هذه الحوارات السياسية إلى حالات الامتثال الجزئي على نمط الترقيع. وتستند الأطروحة إلى بياناتٍ تجريبية واسعة النطاق. وتحتوي على تحليلٍ كميّ يأخذ بعين الاعتبار أكثر من سبعين بلداً حول العالم. وتحتوي الأطروحة كذلك على دراسة حالة فردية متقنة بخصوص الأردن، تستند إلى 59 مقابلة مع وزراء سابقين وأطراف وخبراء سياسيين آخرين؛ بالإضافة إلى 50 مذكرة شخصية ومحضر، وما يزيد عن 180 مقالة صحفية بالإنكليزية وبالعربية، و42 تقريراً بخصوص رصد حقوق الإنسان، وسيرتين ذاتيتين بقلم ملكين أردنيين، والعديد من الدراسات الأكاديمية بخصوص الحرية الدينية والمشاركة السياسية للمرأة في الأردن.